

نحو إشراف ورقابة فاعلة على أعمال التأمين التجاري في فلسطين

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى المساهمة في تطوير الرقابة على أعمال التأمين في فلسطين .
 وتم ذلك من خلال : دراسة مقارنة للرقابة على التأمين بين كل من فلسطين والأردن
 ومصر ، وكذلك تمت مناقشة مشروع القانون الفلسطيني المقترح للرقابة على أعمال
 التأمين في ذاته ، ومقارنته مع القوانين السارية في فلسطين ومصر والأردن . علاوة
 على استخلاص آراء الخبراء والمختصين في مجال التأمين وهم السادة / القضاة والسادة
 المحامون والسادة / موظفو الرقابة والصندوق الفلسطيني والسادة مسؤولوا شركات
 التأمين فيما يتعلق بموضوع البحث . والذي تم من خلال دراسة منهجية شملت
 استطلاع الآراء والمقابلات .

واشتملت الإستبانة : على مجموعة من أهداف الرقابة التي تم طلب ترتيبها حسب
 أهميتها . كما شملت قضايا عامة تتعلق بأعمال الرقابة على التأمين .
 وقد حرص الباحث على أن يكون أمام المشرع الفلسطيني من خلال ما تضمنه البحث
 ما يمكن أن يسهم إيجاباً أثناء مناقشة مشروع قانون التأمين المقترح .

وفي ختام البحث قدم الباحث النتائج والتوصيات : نتائج الدراسة الميدانية المتمثلة
 بالمقابلات الشخصية والإستبانة وكذلك النتائج العامة ، أما التوصيات فقد جزأها
 الباحث إلى توصيات تتعلق بالقوانين السارية وتطبيقها وتوصيات تتعلق بمشروع قانون
 التأمين المقترح وتوصيات عامة أخرى وفيما يلي موجزاً لهذه التوصيات :-

أولاً : فيما يتعلق بقانون مراقبة التأمين في فلسطين : أوصى بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بحيث تتضمن المتطلبات الرئيسية لجميع مجالات الرقابة .

وكذلك الإسراع بتشكيل اللجنة الاستشارية التي نص عليها القانون ، وإصدار القرارات الوزارية اللازمة لحماية شركات التأمين الفلسطينية .

ثانياً : أوصى الباحث فيما يتعلق بالاتفاقية المرحلية الموقعة فيما بين منظمة التحرير وإسرائيل ، بأن يعاد النظر بهذه الاتفاقية وفق مقتضيات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استجدت ، وكما أشارت إلى ذلك الاتفاقية نفسها .

ثالثاً : وفيما يتعلق بدائرة الرقابة على التأمين ، فقد أوصى الباحث بتفعيل دور الرقابة ، وأوصى بتخصيص الاعتمادات المالية الكافية لها ، وتوظيف الكوادر الفنية والقانونية اللازمة لقيام دائرة الرقابة بمهامها .

رابعاً: وفيما يتعلق بشركات التأمين العاملة في فلسطين ، فقد أوصى الباحث بأن تعتمد هذه الشركات أسلوب الرقابة الذاتية ، وأن تعمل على رفع مستوى أداء العاملين بها واستمرار تنمية خبراتهم ومعارفهم.

خامساً: وفيما يتعلق بمشروع قانون التأمين المقترح ، فقد أوصى الباحث بضرورة الأخذ بالملاحظات الشكلية والموضوعية على هذا المشروع ، والتي وردت مفصلة في متن البحث .